رسالة
في موضوع العلم

بسم اللّه الرّحمن الرّحيم[1]

اعلم انّ لكلّ علم، موضوعات و مبادئ و مسائل.

و موضوع كلّ علم ـ على ما حقّق بعض أبناء التّدقيق ـ ما يبحث فيه عن هيئته البسيطة و كيفيّة هيئته و أحواله الذاتية و عوارضها الذّاتية، أي الحقائق اللاّحقة و لو بواسطة الأحوال و المراتب.

و ما ذكر في وجه عدم إثبات موضوع العلم في ذلك العلم من لزوم الدّور ـ بأنّ اثبات مسائل العلم موقوف على ثبوت حقيقة موضوعه، لأنّ المركبّة فرع البسيطة، فلو كان ثبوت الموضوع مسألة من المسائل لتوقّف الشيء على نفسه ـ مبنى على اختصاص المسائل بالأحوال. و على ما حقّق فالصّغرى ممنوعة؛ أي كون مسائل العلم هي اثبات الأعراض الذاتية.

و مرادهم من العوارض الذّاتية: ما يلحق الشيء لأجل ذاته، و اقتضاؤها بمعنى كون تعيّنات الأحوال من مقتضى تلك الذات و لا يتوقّف ثبوتها إلاّ على استعداد تامّ من الذّات فيختصّ بهما من تلك الحيثية، و لا ينافي ذلك كون العرض الذّاتي أخصّ كما توهّم؛ لانّ الخواصّ و المقيّدات من مقتضيات العامّ و المطلق و ظهوراتها.

أما سمعت في علم الحقائق أنّ الأشخاص مندمجة في النّوع، و الأنواع مندمجة في الجنس، و أن ما هيّة النّوع عين ماهيّة الجنس الظّاهرة بالنّوعية، فعوارض الأخصّ

---

١ - هذه الرسالة تعليقة على احد الكتب الميزانية ← تاريخ حكما و عرفا / ١٠٧

على هذا الإعتبار، أي الإتّحاد عين عوارض الأعمّ.

و لعلّ إلى هذا اشار المحقّق النّوري في بيان أنّ العرض الذي يعرض لأمرٍ أخص، كالموضوعات للعلوم الجزئية بالنظر إلى الموضوع الإلهي يكون بوجه في بعض الصّور عرضاً ذاتيّاً للأعمّ، وبوجه عرضاً غريباً، حيث قال: «والسرّ فيه انّ العامّ له ذات في مرتبة من الواقع وذات في الواقع، وبين المرتبتين بون بعيد. والعارض لأمرٍ أخصّ إذا كان الأعمُّ عين الأخص بحسب الواقع، لا في مرتبة من الواقع، كان عرضاً غريباً بالقياس إلى ذات الأعمّ في المرتبة دون الواقع. وبهذا ينحلّ الإعضال وينحسم مادّة الإشكال»[1]. انتهى كلامه.

و يدلّ على ما ذكرنا في معنى قولهم: «لذاته»، تلويحات كلام بعض المحقّقين و تصريحاتهم.

أمّا تلويحاً: قولهم في هذا المقام، أعني الأعراض الذّاتية موضوع كلّ علم هو ما يبحث ذلك العلم عن أعراضه الذّاتية الخاصّة به. أي المحمولات هي المحمولات الخارجية عن ذات الموضوع اللاّحقة ايّاها إمّا لذاتها أو لما يساويها، كما عبّرها الشّارح المحقّق؛ فتدبّرا!

و منها قول الشارح أيضاً في ذيل الإشكال الذي ذكره بقوله: «سلّمناه»، لكن نمنع أن يكون ذلك لذاته أو لأمر يساويه، و إلّا يلزم عدم انفكاك شيء من تلك اللّواحق عن الموضوع العامّ، و هذا صريح في المقصود.

و أمّا تصريحاً: و قد رأيت سالف الزّمان حين اشتغالي بمباحثة تعليقات المحقّق الشريف على شرح الشمسيّة في تعليقات الفاضل المحقّق المدقّق الدّاود، على تلك التعليقة حيث قال: معنى العوارض الذاتية، ترتّبها على الذّات باعتبار استعداد في الذّات مخصوص بها طالب لتلك الأعراض، فإن كانت مستقلّة في

---

١ - راجع: حاشية الأسفار ج ١.

حصول هذا الإستعداد لها من غير اختصاص له بجزء من أجزائها، يكون العارض لها لسبب هذا الإستعداد عارضاً لاجل الذّات، و مع اختصاص له بجزء منها يكون العارض لها لسبب هذا الإستعداد عارضاً لأجل الذات، و مع اختصاص له بجزء منها يكون العارض لها لسببه عارضاً لأجل الجزء و ان لم تكن مستقلة في حصوله، فإن كانت محتاجه فيه إلى الخارج مساوٍ لها. و لامحالة يكون هذا الخارج فرعاً لاستعداد مخصوص لها لطالب لذلك الخارج، و يكون ذلك مستنداً إلى الذّات أيضاً، يكون العارض لها لسببه عارضاً لأجل خارج تساويه، و هذه الثلاث لها قرب من الذات ونسبة تامة إليها، فلذا سمّيتها أعراضاً ذاتيةً.

تمّ بالخير.